

اتفاق
بين
حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية روسيا البيضاء
حول
التعاون التجاري والاقتصادي والفني

ان حكومة الجمهورية العربية السورية،
وحكومة جمهورية روسيا البيضاء،
اللتان تدعيان فيما يلي بالطرفين المتعاقدين،
رغبة منهما في تنشيط وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي والفني بين بلديهما على أساس
المساواة والمنفعة المتبادلة،

اتفقتا على مايلي :

المادة - ١ -

يتخذ الطرفان المتعاقدان التدابير اللازمة لتسهيل وتنمية وتشجيع المبادلات التجارية
والتعاون الاقتصادي والفني بين بلديهما وفقا لقوانين وانظمة بلديهما، مع الأخذ بعين الاعتبار
الامكانات الاقتصادية والفنية واحتياجات كلا البلدين.

سيعمل الطرفان المتعاقدان على دعم وتوسيع التعاون بينهما في مجالات الطاقة والري
والزراعة والصناعة والنقل والنفط والبناء والتشييد والتجارة وغيرها من المجالات ذات
المنفعة المتبادلة.

المادة - ٢ -

سيضمن التعاون الاقتصادي والفني بين بلدي الطرفين المتعاقدين بشكل خاص أشكال
ووسائل التعاون التالية :

- تقديم المعونة الفنية للمشاريع الاستثمارية وذلك بالقيام باعمال التحريات واعداد التصاميم
والدراسات الفنية والاقتصادية وتوريد المعدات والمواد وايفاد الخبراء ؛

- نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية؛

- اقامة شركات مشتركة ؛

- التعاون بين المؤسسات والشركات للتنفيذ المشترك للمشاريع في بلدي الطرفين المتعاقدين أو
في بلد ثالث.

المادة - ٣ -

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بـ:

- الرسوم الجمركية المطبقة على المستوردات والصادرات ؛
- القواعد والاجراءات الادارية عند التخليص الجمركي على البضائع التي منشؤها بلد أحد الطرفين المتعاقدين والمصدرة مباشرة الى بلد الطرف المتعاقد الآخر .

المادة - ٤ -

لن تطبق أحكام المادة ٣ من هذا الاتفاق على :

- المزايا والتسهيلات الممنوحة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين للبلدان المجاورة بقصد تسهيل تجارة الحدود ؛
- المزايا والتسهيلات الناجمة عن المشاركة القائمة أو الممكنة لأي من الطرفين المتعاقدين في سوق مشتركة واتحاد جمركي و/أو منطقة تجارة حرة .
- المزايا التي منحتها الجمهورية العربية السورية أو التي يمكن ان تمنحها في المستقبل الى بلد واحد أو أكثر من البلاد العربية ؛
- المزايا التي منحها أو سيمنحها أي من الطرفين المتعاقدين الى أي بلد نام بموجب اتفاقات دولية .

المادة - ٥ -

يتم استيراد وتصدير السلع والخدمات على أساس العقود التي تبرم بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لبلدي الطرفين المتعاقدين بأسعار السوق وبما يتفق مع القوانين والأنظمة لكل بلد وممارسات التجارة الدولية .

لن يكون الطرفان المتعاقدان مسؤولين عن التزامات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

المادة - ٦ -

يتم تسديد المدفوعات بين بلدي الطرفين المتعاقدين التي ستترتب عن تبادل البضائع والخدمات بالعملة القابلة للتحويل بصورة حرة وفقا لقوانين وأنظمة بلدي الطرفين المتعاقدين .

المادة -٧-

يمنح الطرفان المتعاقدان ضمن اطار القوانين والانتظمة النافذة في بلديهما اجازات الاستيراد والتصدير العائدة للبضائع المسلمة مباشرة من بلد احد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف المتعاقد الآخر وذلك حيثما كانت هذه الاجازة لازمة .

المادة -٨-

ان البضائع المستوردة من بلد احد الطرفين المتعاقدين الى البلد الطرف المتعاقد الآخر لايمكن اعادة تصديرها الى بلد ثالث الا بموافقة خطية مسبقة من السلطات المختصة في البلد المصدر .

المادة -٩-

يعتبر بلد المنشأ هو البلد الذي يصنع فيه المنتج أو يحدث فيه أو يتم تحويله فيه بصورة كافية ويحتفظ الطرفان المتعاقدان بحقهما بإخضاع استيراد أي سلعة لتقديم شهادة المنشأ.

المادة -١٠-

يسهل وينشط الطرفان المتعاقدان اشتراك كل طرف متعاقد وشركاته في الاسواق والمعارض الدولية التي تقام من قبلهما وكذلك في المعارض الوطنية التي تقام في اراضي بلد أي من الطرفين المتعاقدين.

المادة -١١-

١ - ضمن نطاق التشريع في بلديهما، يعفى الطرفان المتعاقدان من الرسوم الجمركية والضرائب عند التخليص الجمركي النماذج و سلع الاعلان اللازمة للحصول على الطلبات والدعاية التجارية .

٢ - يطبق نظام الادخال المؤقت على السلع والبضائع المذكورة فيما يلي :

- الادوات وغيرها من السلع المستوردة لاغراض التجميع والإتمام ؛
- السلع التي ترسل للاختبارات والتجارب أو للتصليح ؛
- البضائع والسلع التي تعرض في المعارض الدائمة والمؤقتة ؛
- سلع التعبئة الممهوررة المستوردة لاغراض التعبئة والتغليف وكذلك سلع التعبئة التي يجب إعادة اخراجها بعد انقضاء فترة معينة .

ان البضائع والسلع المذكورة في الفقرة ٢ من هذه المادة يمكن اما اعادة تصديرها عند انتهاء المهلة المحددة للاستيراد في وضع الادخال المؤقت أو وضعها في الاستهلاك المحلي.

بعد الحصول على اجازات الاستيراد اللازمة ودفع الرسوم اذا كانت القوانين والانظمة النافذة في بلدي الطرفين المتعاقدين تسمح بذلك .

المادة - ١٢ -

ضمن نطاق هذا الاتفاق، يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة سورية - روسية ببيضاء للتعاون التجاري والاقتصادي والفني تدعى بـ " اللجنة المشتركة " وتحدد المهام الرئيسية لها على النحو التالي :

- متابعة تنفيذ هذا الاتفاق وكذلك البروتوكولات والترتيبات التي توقع بين بلدي الطرفين المتعاقدين ضمن اطار هذا الاتفاق، واقتراح التوصيات والقرارات الرامية الى تنفيذها بنجاح ؛

- استقصاء وتحديد الامكانيات والاتجاهات والسبل الجديدة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والفنية بين بلدي الطرفين المتعاقدين واعداد الاقتراحات والبرامج المناسبة لتحقيقها من أجل الموافقة عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ؛

- تسهيل تبادل المعلومات والوثائق وتنظيم المشاورات الثنائية حول التعاون التجاري والاقتصادي والفني والمسائل الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

المادة - ١٣ -

- تجتمع اللجنة المشتركة بالتناوب في كل من دمشق أو منسك في المواعيد التي يتم الاتفاق عليها.

- يمكن للجنة المشتركة تشكيل لجان فرعية ومجموعات عمل لانجاز مهام محددة ؛ وتخضع محاضر اجتماعات اللجان الفرعية ومجموعات العمل لموافقة اللجنة المشتركة .

- توضع القرارات والتوصيات المتخذة من قبل اللجنة المشتركة موضع التنفيذ بعد موافقة السلطات المعنية في بلدي كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة - ١٤ -

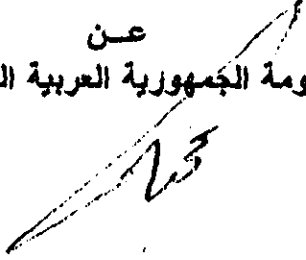
يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل المذكرات التي تشعر باستكمال الاجراءات الداخلية اللازمة وفق التشريع المطبق في بلدي الطرفين المتعاقدين.

يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيا لفترات اضافية كل منها سنة واحدة ما لم يقدم أحد الطرفين للاخر مذكرة تشعر برغبته في انتهاء مفعول هذا الاتفاق قبل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مفعوله.

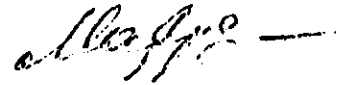
تبقى أحكام هذا الاتفاق سارية المفعول بعد انتهاء العمل به فيما يتعلق بالعقود المبرمة وترتيبات الدفع المترتبة ضمن فترة سريانه حتى يتم تنفيذ كافة هذه العقود والترتيبات تماماً.

حرر في دمشق بتاريخ ١٩٩٨/ ٣/ ١١ على نسختين أصليتين باللغات العربية والروسية والانكليزية ولكلا النصين نفس القوة . وفي حال أي اختلاف في التفسير يعتمد النص الانكليزي .

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية



عن
حكومة جمهورية روسيا البيضاء



**A G R E E M E N T
B E T W E E N
THE GOVERNMENT OF THE SYRIAN ARAB REPUBLIC
AND
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF BELARUS
ON
TRADE, ECONOMIC AND TECHNICAL CO-OPERATION**

The Government of the Syrian Arab Republic and the Government of the Republic of Belarus hereinafter referred to as " the Contracting Parties",

Desiring to promote and develop trade, economic and technical co-operation between their countries on the basis of equality and reciprocal benefit,

Have agreed as follows:

ARTICLE -1-

The Contracting Parties shall take the necessary measures to facilitate, develop and encourage the commercial exchanges, the economic and technical co-operation between their countries in accordance with the laws and regulations of their countries; taking into consideration the economic and technical potentialities and the needs of their countries.

The Contracting Parties shall support and extend the co-operation between them in the fields of power, irrigation, agriculture, industry, transport, oil, building, construction, trade and other fields of mutual interest.

ARTICLE -2-

The economic and technical co-operation between the countries of the Contracting Parties shall include in particular the following forms and means of co-operation:

- provision of technical assistance for the investment projects by making exploration work, preparing designs and technical and

economic studies, supplying equipment and materials and deputing the experts;

- transfer of technology and know-how;
- establishment of joint ventures;
- co-operation among the organizations and companies for joint execution of the projects in the countries of the Contracting Parties or in third countries.

ARTICLE -3-

The Contracting Parties shall grant each other the most - favoured - nation treatment regarding:

- customs duties applied to imports or exports;
- rules and administrative procedures upon customs clearance of goods originating from the country of either Contracting Party and exported directly to the country of the other Contracting Party.

ARTICLE -4-

The provisions of the Article 3 of this Agreement shall not be applied to:

- privileges and facilities provided by either of the Contracting Parties to the neighbouring countries with the aim of facilitating border trade;
- privileges and facilities resulting from the effective or possible participation of either Contracting Party in a common market, customs union and/or free trade area;
- privileges which the Syrian Arab Republic granted or may grant in the future to one or more of the Arab Countries;
- Privileges which either of the Contracting Parties granted or shall grant to any developing country under international agreements.

ARTICLE-5-

Import and export of goods and services shall be effected on the basis of contracts to be concluded among the natural and juridical persons of the countries of the Contracting Parties at market prices in accordance with the laws and regulations of each country and international trade practices.

The Contracting Parties shall not be responsible for liabilities of natural or juridical persons.

ARTICLE-6-

Payments between the countries of the Contracting Parties which result from the exchange of goods and services shall be effected in freely convertible currencies in accordance with the laws and regulations of the countries of the Contracting Parties.

ARTICLE-7-

The Contracting Parties shall grant within the framework of the laws and regulations in force in their countries import and export licences relating to the goods directly delivered from the country of one of the Contracting Parties to the country of the other Contracting Party whenever such licenses are necessary.

ARTICLE-8-

The goods imported from either of the countries of the Contracting Parties into the country of the other Contracting Party can not be re-exported to a third country without a prior written consent by the competent authorities of the exporting country.

ARTICLE-9-

The country of origin shall be deemed to be the country where a product was manufactured, produced, or underwent its sufficient processing.

The Contracting Parties reserve the right to subject the importation of any goods to the submission of certificates of origin.

ARTICLE-10-

The Contracting Parties shall facilitate and promote the participation of each Contracting Party and its companies in the international exhibitions and fairs held by them as well as national exhibitions held on the territory of the country of either Contracting Party.

ARTICLE-11-

1. Within the framework of the legislation in their countries, the Contracting Parties shall exempt from customs duties and taxes upon customs clearance the samples and advertising commodities necessary for obtaining order^s and for commercial advertising.
2. The temporary entry system shall be applied to the below mentioned commodities and goods:
 - tools and other commodities imported for the purposes of assembly and completion;
 - commodities which shall be sent for experiments, tests or repair;
 - goods and commodities which shall be displayed in the permanent and temporary exhibitions;
 - marked packaging commodities imported for the purposes of filling and packing as well as packaging commodities which must be exited after the expiration of a certain period of time.

The goods and commodities stated in paragraph 2 of this Article can be either re-exported after the expiration of the specified period for importation of the temporary entry state or can be put into the local consumption after obtaining the necessary import licences and the payment of the charges if the laws and regulations of the countries of the Contracting Parties allow.

ARTICLE-12-

Within the framework of the present Agreement, the Contracting Parties shall form a Syrian-Belarusian Committee for Trade, Economic and Technical co-operation to be named the Joint Committee and its main tasks shall be determined in the following manner:

- to follow up the execution of the present Agreement as well as protocols and arrangements to be signed between the countries of the Contracting Parties within the framework of this Agreement, and to propose the recommendations and the decisions aiming at their successful execution;
- to examine and determine the new potentialities, trends and ways in order to develop the trade, economic and technical relations between the countries of the Contracting Parties and to prepare the appropriate proposals and programs at their achievement for the approval by the Contracting Parties;
- to facilitate the exchange of information and documents and to organize bilateral consultations on trade, economic and technical co-operation as well as other matters of mutual interest.

ARTICLE-13-

The Joint Committee shall meet alternately in Damascus or in Minsk on dates to be mutually agreed upon.

The Joint Committee can form sub-committees and working groups in order to fulfill specific duties; the agreed minutes of the said sub-committees and working groups shall be subject to the approval of the Joint Committee.

The decisions and recommendations taken by the Joint Committee shall be put into force after the consent of the competent authorities of each country of the Contracting Parties.

ARTICLE-14-

This Agreement shall enter into force from the date of the exchange of notes which notify the completion of the necessary internal procedures in accordance with the legislation applicable in the countries of the Contracting Parties.

This Agreement shall be valid for a period of five years to be renewed automatically for further periods of one year each, unless either of the Contracting Parties presents a note notifying its interest in the termination of this Agreement in three months prior to its date of expiry.

The provisions of this Agreement shall remain valid after its termination, with regard to the contracts concluded and payments arrangements resulted within its validity period, until all these contracts and arrangements being fully executed.

Done at Damascus on 11/3/1998 in two original copies in the Arabic, Russian and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergency in interpretation, the English text shall prevail.

**FOR
THE GOVERNMENT OF THE
REPUBLIC OF BELARUS**



**FOR
THE GOVERNMENT OF THE
SYRIAN ARAB REPUBLIC**

